مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

# بيان صحفي

**حظر**

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من يوم 13 أيلول/ سبتمبر 2012 بتوقيت طوكيو)**

[*]UNCTAD/PRESS/PR/2012/32
Original: English

## التقرير يفيد بأن الحد من عدم المساواة عن طريق السياسات المالية وسياسات الدخل عامل رئيسي لتحقيق النمو والتنمية

## تقرير التجارة والتنمية 2012 يشير إلى أن بإمكان الحكومات اتباع نهج الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي توسعي وتشجيع الزيادة في الأجور تمشياً مع الزيادة في الإنتاجية

جنيف، *12 أيلول/سبتمبر 2012* – يشير تقرير جديد صادر عن الأونكتاد إلى أن الاعتقاد السائد منذ الثمانينات بأن على الحكومات في سعيها لزيادة الكفاءة الاقتصادية، أن تتغاضى عن سوء توزيع الدخول، هو اعتقاد خاطئ – ويوصي التقرير بخطوات يمكن اتخاذها للحد من أوجه التفاوت في الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي في الوقت ذاته.

وقد صدر اليوم **تقرير التجارة والتنمية 2012**[1]، تحت عنوان **"سياسات النمو الشامل والمتوازن"**.

ويذهب التقرير إلى أن السياسات التي تحافظ على حصة العمال في الدخل القومي وتعيد توزيع الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية والإنفاق العام ستحسن المساواة فضلاً عن الكفاءة الاقتصادية والنمو.

وعلى مدى سنوات، ظل النهج السائد في مجال السياسات المالية يرمي إلى الحد من تدخل الدولة إلى أقصى درجة والقضاء على التشويه الذي يُدعى حدوثه بسبب الضرائب التصاعدية. وفي أسواق العمل، أعيد توجيه السياسات نحو مزيد من المرونة في هيكل الأجور والتقليل من حماية

---

[*] بيانات للاتصال: Press Office, +4122 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx.

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.12.II.D.6, ISBN-13: 978-92-1-112846-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

الوظائف، لما تؤدي إليه هذه الحماية من تثبيط للتوظيف وفقاً لهذا النهج. وكان لهذه الإصلاحات الهيكلية دور في زيادة التفاوت في الدخول دون أن تؤدي إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة الاستثمار، وتعزيز خلق فرص العمل، وتحقيق نمو أقوى، وفقاً لما يرد في التقرير.

وابتداءً من الثمانينات والتسعينات، كانت السياسات المالية تنحو أيضاً إلى خفض حصة الضرائب المباشرة على الدخل في الإيرادات الحكومية مع زيادة حصة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. وسعت السياسات أيضاً، في العديد من البلدان، للحد من "حجم الدولة" من حيث الإنفاق الرئيسي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن خفض الضرائب المفروضة على الفئات المرتفعة الدخل وتقييد الإنفاق العام لم يؤديا عموماً إلى زيادة الاستثمار، العام أو الخاص على حد سواء.

ويفيد التقرير بأن التجارب الحديثة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية، تظهر أن فرض الضرائب التصاعدية وزيادة الإنفاق العام، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية وتوفير السلع والخدمات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل، يمكن أن يسهما بقوة في عملية النمو الشامل. ويضيف التقرير أن من شأن هذا النهج البديل أن يقلل من التفاوت في الدخل ويفتح، في الوقت نفسه، آفاقاً لزيادة الطلب المحلي اللازم لزيادة الاستثمار الخاص.

ويشير التقرير إلى أنه يمكن تحسين عملية تحصيل الضرائب وجعلها تصاعدية بدرجة أكبر دون أن يؤثر ذلك سلباً في الحوافز الاقتصادية. فيمكن مثلاً زيادة الضرائب على الدخول العليا المتأتية من الأنشطة الريعية (أي الأنشطة الموجهة أكثر نحو زيادة حصة عدد قليل من الأشخاص الذين يحصلون على جزء كبير من الكعكة) بدلاً من الأرباح المتأتية من أنشطة تنظيم المشاريع والأعمال المنتجة التي تزيد من حجم الكعكة نفسها.

ويوصي التقرير بأنه في البلدان النامية الغنية بالموارد، يجب أن تخصص الحكومات حصة عادلة من ريع السلع الأساسية لجميع السكان وأن تضمن لهم جميعا الاستفادة من هذا الريع، وليس فقط عدد قليل من المستفيدين المحليين والأجانب.

ويشير التقرير إلى أن بإمكان الحكومات من خلال توسيع الحيز المالي، أن تطبق سياسات مضادة لتقلبات الدورية الاقتصادية– مثل السياسات اللازمة لزيادة الطلب في فترة الانكماش الاقتصادي الحالية – وأن تعيد توزيع الدخل وتمول الاستثمار لتحقيق نمو أشمل وأكثر استدامة.

ويذهب **تقرير التجارة والتنمية 2012** أيضاً إلى أن نموذج مرونة سوق العمل لم يفشل فقط في الحد من البطالة، بل غالباً ما يؤدي إلى تفاقمها. فبالاعتماد على ضغط وتخفيض الأجور باعتباره أداةً رئيسيةً لزيادة فرص العمل، تُغفل "إصلاحات سوق العمل" أهمية مساهمة توزيع الدخل في نمو الطلب وخلق فرص العمل. ويضيف التقرير أنه عندما تنمو الإنتاجية الإجمالية من دون زيادة مماثلة في الأجور، سيقل الطلب في نهاية المطاف عن الطاقة الإنتاجية، ما يقلل معدل استخدام القدرة الإنتاجية ويقلل الأرباح والاستثمارات.

ويضيف التقرير ، إن هذه الإصلاحات الداعية لزيادة مرونة سوق العمل، حين تسعى إلى تخفيض الأجور على مستوى كل شركة على حدة – وبعبارة أخرى، تحديد الأجور في كل شركة على حدة، بدلاً من التفاوض الجماعي أو وضع معايير أوسع نطاقاً – يمكن أن تقوض حوافز الاستثمار والابتكار وزيادة الإنتاجية لدى تلك الشركات. فإذا كانت الشركات الأقل كفاءة تستطيع التعويض عن انخفاض أرباحها بخفض الأجور، فلن تكون مضطرة إلى زيادة إنتاجيتها من أجل البقاء.

ومن شأن التفاوض الجماعي، المدعم بتوصيات أو مبادئ توجيهية حكومية، أن يحول دون انخفاض حصة الأجور في الدخل القومي، مثلما حدث في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة (انظر UNCTAD/PRESS/PR/2012/31). وبدلاً من ذلك، يمكن أن ترتفع

الأجور بما يتماشى مع نمو الإنتاجية الإجمالية ومعدلات التضخم المستهدفة. ويفيد التقرير بأن هذا النهج يمكن أن يمنع أيضاً ظهور فوارق كبيرة بين الأجور المدفوعة للوظائف المتساوية.

ويمكن استخدام أدوات أخرى لتصحيح نتائج السوق لصالح من يعانون من ضعف القوة التفاوضية، أو المستبعدين من القطاع الرسمي. وتشمل هذه الأدوات وضع حد أدنى قانوني للأجور، وتعزيز فرص العمل في القطاع العام، والتدابير الرامية إلى زيادة دخل العاملين بشكل غير رسمي والعاملين في المهن الحرة.

*** ** ***